

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ٧٦

الجمعة، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

السويد، غواتيمالا، فنلندا، كازاخستان، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، ميانمار، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

ومشروع القرار المقدم هو متابعة للقرارين ٥٨/٤٨ و ٨٨/٤٩. وهو يرحب بإنجازات عملية السلام حتى الآن ويؤيدها تأييدا كاملا، ويتضمن إشارات إلى الاتفاقات والمعاهدات التي عقدت خلال العام الماضي.

لقد شهد العام الماضي إنجازات كبيرة في عملية السلام في الشرق الأوسط. والاتفاق المؤقت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، الذي وضع في صورته النهائية في طابا، بمصر، وتم التوقيع عليه في واشنطن، في ٢٨ أيلول/سبتمبر، كان إنجازا رئيسيا في عملية السلام. وقد أسفر هذا الاتفاق، وكذلك عملية السلام بصفة عامة، عن نتائج مرموقة ليس فقط فيما بين الشعوب المختلفة، بل أيضا في المنطقة ككل. ومن العواقب الهامة للاتفاق المؤقت الانتخابات الفلسطينية المقرر إجراؤها في الضفة الغربية وقطاع غزة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وإعادة الانتشار الإسرائيلي من مدينة جنين بالضفة الغربية في موعد مبكر من هذا الشهر هو عاقبة أخرى من العواقب الهامة للاتفاق المذكور. وكلنا نأمل أن يستمر الزخم

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيرتوم، (موريشيوس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٤٤ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام (A/50/574)

مشاريع القرارات (A/50/L.24 و A/50/L.37 و A/50/38)

الرئيس بالنيابة: أَدْعُو السيد ممثل النرويج إلى عرض مشروع القرار A/50/L.24

السيد بيورن لاين (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يطيب لي جدا أن أعرض، مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، مشروع القرار A/50/L.24 بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد انضمت البلدان الآتية إلى مقدمي مشروع القرار هذا: أرمينيا، اسبانيا، استراليا، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بوليفيا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومن العناصر الهامة في مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة نداء إلى الدول الأعضاء بالتعجيل بتقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية لشعب فلسطين خلال الفترة الانتقالية، وكذلك للأطراف في المنطقة، ومساندة عملية السلام. إن التنمية الاقتصادية في المنطقة هي أمر حيوي. والسلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي لا يسهل تحقيقهما دون تحقيق السلام على الصعيد الداخلي، والعكس صحيح. ويستطيع المجتمع الدولي أن يساعد على تحقيق ذلك. إن المناخ الجديد للتعايش والتعاون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ينبغي حمايته وتوسيعه، ويمكن أن يتم ذلك بتعبئة موارد مالية لمساعدة الشعوب المعنية على إنشاء وتنمية مؤسساتها وبنياتها الأساسية واقتصاداتها، فتمكن بذلك من الوقوف على قدميها. وينبغي كذلك تشجيعها على دخول ساحة التجارة الإقليمية والدولية.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية بين الفلسطينيين أمر له أهمية خاصة. فارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة والضفة الغربية يمثل مشكلة خطيرة. وسوف يظل السلم هشاً إذا لم يثمر نتائج ملموسة لمن يعينهم الأمر. فعملية السلام هذه يجب أن تصحبها وتقويها تنمية اقتصادية واجتماعية. والنرويج، بوصفها رئيساً للجنة الاتصال المخصصة لتقديم المعونة للفلسطينيين، تتابع عن كثب عملية التنمية في المناطق الفلسطينية. إن التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية كانت هذا العام أفضل مما كان متوقعا، لكن من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة الشعب الفلسطيني في الميدان الاقتصادي والاجتماعي. ومؤتمر المانحين القادم في باريس لتقديم المعونة إلى الفلسطينيين، سوف يكون حاسما في تعبئة المساعدة لعملية التنمية التي تحتاج إليها المنطقة احتياجا شديدا.

وتشير الفقرة ٧ من منطوق القرار إلى أن أداء الأمم المتحدة دورا نشطا يمكن أن يسهم مساهمة إيجابية في عملية السلام في الشرق الأوسط وفي المساعدة على تنفيذ إعلان المبادئ. والنرويج تقدر كثيرا دعم الأمم المتحدة القوي لعملية السلام. وقد قدمت مساعدات قيمة جدا إلى الشعب الفلسطيني من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومن منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، السيد تيرج رود لارسن. واستمرار وتعزيز هذه الأنشطة هام للغاية لضمان

الحاضر وأن تب، بدأ مفاوضات الوضع النهائي، حسب ما هو مقرر لها، في ربيع ١٩٩٦.

ولكن شهدنا أيضا محاولات عنيفة من كلا الجانبين لتقويض عملية السلام. وقد جاء المصرع المأسوي لرئيس الوزراء اسحق رابين في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر تذكيرا بأن عملية السلام تتطلب ليس فقط التزاما ورؤية المستقبل بوضوح، بل أيضا شجاعة كبيرة. ونحن نتمنى لرئيس الوزراء شمعون بيريز وللرئيس ياسر عرفات كل نجاح في المرحلة القادمة. ولم يكن أحد يظن، في ١٩٩٣، أن الطريق إلى الأمام سوف يكون ممهدا. وهو ليس كذلك، غير أن معظم الفلسطينيين والإسرائيليين يعرفون أن هذا هو الطريق الوحيد إلى مستقبل أفضل، وأنه لا رجوع إلى الوراء.

وكان من المعالم الأخرى على طريق السلام الشامل في الشرق الأوسط القمة الاقتصادية التي عقدت في العاصمة الأردنية عمّان، في الشهر الماضي. إن هذه القمة قد جمعت زهاء ٥٠٠ ١ من رجال الأعمال والساسة من بلدان عديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك من بقية العالم. فمن كان يتصور وقوع مثل هذا الحدث منذ بضع سنوات فقط؟ من كان يستطيع أن يتصور حدثا مثل مؤتمر أوروبا والبحر الأبيض المتوسط في برشلونة، الذي عقد في مطلع هذا الأسبوع؟ إن هذه الأحداث تشع التفاؤل ومن ثم توحى إلينا بالتفاؤل في المستقبل. وتتضمن الفقرة الأخيرة من ديباجة مشروع القرار ترحيبا بإعلان قمة عمّان.

بيد أن الأحداث التي وقعت في جنوب لبنان وشمال إسرائيل في الآونة الأخيرة إنما هي تذكير بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله قبل أن نحصل على سلم شامل في المنطقة. كما أن المسار السوري الإسرائيلي لم يتمخض حتى الآن عن أية نتائج. فالفقرة ٤ من مشروع القرار تؤكد الحاجة إلى تحقيق تقدم سريع على المسارات الأخرى للمفاوضات العربية الإسرائيلية في عملية السلام.

إن عقد اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا سيسهم إسهاما كبيرا في إيجاد سلام دائم في الشرق الأوسط، ونحن نأمل أن يكون البيان الذي أدلى به كل من وزير خارجية إسرائيل وسوريا في برشلونة في هذا الأسبوع بمثابة بداية جديدة في المفاوضات بين البلدين.

الأطراف نحو التنفيذ السريع للاتفاقات التي وقعت.

ونلاحظ بارتياح كبير أنه بذلت أثناء العام الماضي، جهود ضخمة للوصول إلى نقطة تحول حاسمة نحو الأفضل في تطور الحالة في الشرق الأوسط. وقد استكمل صندوق "كنز" السلام في هذه المنطقة بانجازات عديدة، بما فيها الاتفاق بشأن نقل مزيد من السلطات المدنية إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية لنهر الأردن.

وعلى الرغم من الصعوبات المستمرة، والمقاومة من جانب العناصر المتطرفة، فإننا نشهد الآن تحركا نحو إقامة علاقات سلام وحسن جوار وتعاون في المنطقة. ونلاحظ بامتنان أن عملية السلام، التي استهلكت في مدريد بمشاركة روسيا في رعايتها بدأت الآن في إعطاء نتائج ملموسة لشعوب المنطقة من شأنها أن تقوي الثقة والتفاعل. وكان التأكيد الحقيقي لها مؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في عمان والذي دعا إلى وضع أسس يوثق بها للتعاون الإقليمي، وبهذا عمل على إعداد المنطقة لاستقبال قدوم القرن الحادي والعشرين.

وروسيا تحبذ إيجاد حل شامل وعادل لجميع جوانب الصراع العربي الإسرائيلي، دون إضرار بأي طرف من الأطراف. وهذا بالضبط هو المنطق الذي تستند إليه صيغة مدريد لعملية السلام. ونحن مقتنعون بأن توسيع نطاق السلطة الذاتية الفلسطينية والانتخابات الفلسطينية القادمة لانتخاب مجلس فلسطيني سيصبحان معلما هاما على طريق تحقيق آمال وتطلعات جميع الفلسطينيين.

ولضمان استمرار تحقيق تقدم نحو السلام، بما في ذلك إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين، هناك حاجة لدعم مادي خارجي. وفي هذا الصدد، يشتمل مشروع القرار على نداء من الدول الأعضاء لتقديم مساعدة اقتصادية ومالية وتقنية إلى الفلسطينيين أثناء المرحلة الانتقالية. وروسيا من جانبها تساعد الفلسطينيين، في جملة أمور، بتجهيز وتعزيز قوات الشرطة والأمن الفلسطينية. ونعتزم أيضا العمل، بجميع الطرق الممكنة، على تعزيز الانتعاش الاقتصادي في المنطقة، بما في ذلك تنفيذ المشاريع المشار إليها.

ومما له أهمية كبيرة أيضا أن مشروع القرار نص على أن الدور النشط للأمم المتحدة في عملية السلام في الشرق الأوسط وفي المساعدة على تنفيذ إعلان

تحقيق السلام والازدهار والاستقرار في الشرق الأوسط.

وليس من الطبيعي فقط، بل من الضروري أيضا، أن تعكس مناقشات وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وتدعم التطورات الإيجابية في الشرق الأوسط. لذلك، ينبغي لنا أن نركز جهودنا على توسيع أوجه الاتفاق. والنرويج تود أن تؤكد ثانية على استعدادها لمواصلة القيام بدورها في مساعدة عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن الشرق الأوسط غني بموارده البشرية والطبيعية. ويمكن استخدام هذه الموارد إما لإقامة مجتمعات حيوية ومزدهرة وإما لشن الحروب. وقد جربت الحروب بنتائجها المدمرة كل مرة. ويجري هذه المرة تجريب السلام، ونتائجها بعد مرور عامين فقط ملموسة ومقنعة.

وليس الغرض من مشروع القرار هذا هو الترحيب فقط بإنجازات عملية السلام التي تحققت حتى الآن، ولكن الغرض منه أيضا الإعراب رسميا عن تأييد أعضاء الأمم المتحدة القوي لمزيد من الجهود التي تبذل لإقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ولا تزال قضايا هامة عديدة بحاجة لحل. ولا يتطرق القرار إلى القضايا المطروحة للتفاوض بين الأطراف. ويصدق نفس القول على قرار العام الماضي. ونعتقد أنه ينبغي لهذه الجمعية أن تظل حريصة على ألا تضيف شيئا إلى ما يمكن للأطراف أن تقرره بأنفسها ولا أن تنقص منه شيئا. بيد أننا نرى أنه من الهام جدا في هذه المرحلة الحرجة أن يعرب المجتمع الدولي، من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن تأييده المستمر لعملية السلام. كذلك، نوصي بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بالإجماع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي، الذي سيعرض أيضا مشروع القرار A/50/L.24.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الوفد الروسي، بوصفه شريكا في رعاية عملية السلام في الشرق الأوسط، يشرفه، مع وفدي النرويج والولايات المتحدة الأمريكية، أن يعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.24.

إن هدفه الرئيسي هو تعزيز ما تحقق من نجاح أثناء عملية السلام في الشرق الأوسط وتوجيهه

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يوفر مشروع القرار الذي نعرضه اليوم فرصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتؤكد ثانية على دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهي العملية التي بدأت قبل أربع سنوات تقريبا في مدريد.

ومنذ تلك البداية التاريخية، شهدنا في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إعلان المبادئ بشأن الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي الذي وقعته اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ ثم في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا، وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤ الاتفاق بشأن النقل التمهيدي للسلطات والمسؤوليات، ثم في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية، والبروتوكول المتعلق بالنقل الإضافي للسلطات والمسؤوليات الموقع في القاهرة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، والاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الذي وقعته حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن العاصمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

وهذه كلها تشكل خطوات هامة على طريق التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ومن الضروري والمناسب أن يشجع العالم الأطراف حين تعمل على التغلب على تركة من الماضي تغلفها الكراهية والحروب والشكوك وانعدام الثقة. ومن المحتم أيضا أن يدعم العالم الأطراف وهي تواجه التحدي الذي لا ينتهي لوجود أناس من الجانبين يعملون عن طريق العنف والارهاب لتقويض ما توصلت إليه الأطراف حتى الآن والسير به في طريق معاكس.

ويتضح هذا التحدي المتواصل بصورة جلية من الاغتيال المأساوي لرئيس وزراء اسرائيل، اسحق رابين الذي أخذ على عاتقه تنفيذ سلام الشجعان وقدم حياته ثمنا للسعي وراء هذا الهدف النبيل. ورغم المأساة شاهدنا استمرار العملية التي بدأت في مدريد وتفاهي الملتزمين بعملية السلام من جديد. فقبل أسابيع قليلة سلمت اسرائيل السلطة الكاملة في مدينة جنين بالضفة الغربية إلى السلطات الفلسطينية ويجري الآن مزيد من نقل السلطات وفاء بالالتزامات بموجب الاتفاقات المختلفة.

والأطراف ملتزمة بحل خلافاتها عن طريق المفاوضات رغم المحاولات الوحشية والدموية التي يبذلها من لا يستطيعون استيعاب فكرة أن السلام والمصالحة لم يعودا من الرؤى التي لا تتحقق والتي

المبادئ من شأنه أن يقدم مساهمة إيجابية. ونعتقد أن منظماتنا وهيئاتها المتخصصة، وفي مقدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، لديها خبرة واسعة في تنفيذ مختلف أنواع البرامج الإنسانية والتقنية في الأراضي المحتلة، وأن إمكانياتها قد تكون مفيضة للغاية أثناء عملية تنفيذ إعلان المبادئ.

وتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة استقرار لا يمكن أن يتحقق بالكامل دون إحراز تقدم على مسار المفاوضات السورية الإسرائيلية ومسار المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية. ولهذا السبب يشدد مشروع القرار على وجه التحديد على الحاجة لتحقيق تقدم سريع على مسارات المفاوضات العربية الإسرائيلية الأخرى. وهذا يتطلب أيضا قيام حوار بين الأطراف المعنية وتوفر حسن النية لديها، ويتطلب أيضا دعم المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، يساورنا قلق إزاء التأخر، الذي لا يمكن تبريره، في المسار السوري.

وستعتمد درجة النجاح المحرز إلى حد كبير على حل المشكلة اللبنانية الاسرائيلية، التي لها طابعها الخاص والأساس القانوني الدولي لتسويتها. ويظل الأساس لهذه التسوية قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي ينص على احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه وانسحاب إسرائيل من جنوب البلاد، والحاجة أيضا إلى حماية أمن المناطق الشمالية من اسرائيل.

ونحن مقتنعون أن اعتماد مشروع القرار المتوازن هذا سيوفر الدعم السياسي للجهود التي تبذل لإقامة شرق أوسط ما بعد المجابهة، على أساس تعاون دولي واسع النطاق وتنمية اقتصادية معجلة لتلك المنطقة. وتعلق روسيا أهمية كبيرة على الجوانب المتعددة لعملية السلام، الأخذ في التحول بصورة متزايدة إلى واقع ملموس، وتعتمد على الأمم المتحدة ومجلس الأمن ليواسلا بكل الطرق الممكنة تشجيع إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط في جميع المجالات.

ويحدونا الأمل أن يلقى مشروع القرار هذا التأييد من قبل جميع الدول.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي سيعرض أيضا مشروع القرار A/50/L.24.

اسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف وتشجب ونقل بعض الدول بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) ورفضها الامتثال لأحكام ذلك القرار. ويطلب مشروع القرار مرة أخرى إلى تلك الدول أن تلتزم بأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويطلب، أخيراً، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريراً عن تنفيذ مشروع القرار بعد اعتماده.

وختاماً، يرجو وفدي أن يحظى مشروع القرار الذي عرضته لتوي بموافقة عامة وأن يعتمد دون تصويت.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي أود أن أقترح إقبال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند الساعة ١٢/٣٠.

تقرر ذلك

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لذلك أرجو من الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة أن يدونوا أسماءهم في القائمة في أقرب وقت ممكن.

السيد العربي (مصر): تنتقل منطقة الشرق الأوسط حالياً من نهاية حقبة حفلة بالصراع والحروب، وتبدأ مرحلة جديدة تبشر بأن يسودها السلام العادل الشامل بين شعوب المنطقة. وتلقى هذه المرحلة الانتقالية أعباء إضافية على جميع الأطراف المهمة برافاهية واستقرار شعوب المنطقة. فلا يجب أن يسود لدينا اعتقاد أن استمرار تقدم عملية السلام سوف يتم بصورة آلية أو أنه أمر محتوم. بل اننا نعتقد أن جميع الأطراف المعنية مطالبة بإعطاء مزيد من الدفع للمفاوضات، نظراً لأن التأييد الواسع الذي حظيت به عملية السلام حتى الآن قد ارتبط في الأذهان بتوقعات متزايدة حول استعادة الأرض والحقوق ووقف سفك الدماء وبدء تعاون إقليمي حقيقي للحد من التسلح ولتنمية اقتصادات دول المنطقة بهدف الارتقاء بمستوى معيشة شعوبها ورفع المعاناة عن أولئك الذين انهكتهم وطأة الاحتلال. فلا بد من تحقيق هذه الأهداف السامية حتى يسود السلام الحقيقي في المنطقة.

إن أي تقييم موضوعي لمسيرة السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد منذ أربع سنوات لا بد أن يشهد بما حققتته من إنجازات، لعل أهم هذه الانجازات هو اتفاق جميع الأطراف على أن هدف المفاوضات هو

تراود قلة من الحالمين. كذلك كانت القمة الاقتصادية التي عقدت مؤخراً في عمان شهادة على ما يمكن أن يعنيه السلام لشعوب هذه المنطقة.

ونرجو أن تحقق كل من لبنان واسرائيل، وسوريا واسرائيل تقدماً في مفاوضاتهم. وأود فضلاً عن هذا أن أعيد تأكيد التزام حكومتي باستقلال لبنان السياسي وبسيادته وسلامة أراضيه. وهذه الأهداف مبينة في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي تؤيده حكومتي.

وقد شاركت حكومتي بشكل مكثف في العديد من الجهود بغية التأكد من توجيه المساعدة الاقتصادية الملائمة دعماً للسلام. ومشروع القرار هذا بوضوح رأي المجتمع العالمي في أن هذه المساعدة من أجل التنمية تمثل أولوية حاسمة ينبغي أن يعززها المجتمع الدولي.

ومشروع القرار هذا إشارة واضحة للأطراف إلى أن المجتمع الدولي يقر ويؤيد جهودها الشجاعة الرامية إلى إعطاء العالم شكل جديد تترعرع فيه الأجيال المقبلة. وهو اعتراف كذلك بما حققتته عن طريق التفاوض المباشر على ما بينها من خلافات.

ومرة أخرى تشعر الولايات المتحدة بالفخر بعملها مع ممثلي روسيا والنرويج ودول أخرى كثيرة في تقديم هذا القرار. وندعو ممثلي جميع الدول إلى الانضمام إلينا والإعراب عن تأييدها لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل المغربي لعرض مشروع القرار A/50/L.37.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يتشرف وقد المغرب الذي يرأس المجموعة العربية لشهر كانون الأول/ديسمبر بأن يعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.37 والمتعلق بالقدس، نيابة عن الدول التالية مقدمة القرار: الأردن، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، اندونيسيا، بنغلاديش، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، قطر، الكويت، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

وجدير بالملاحظة في البداية أن نص مشروع القرار هذا مماثل لما جاء في القرار ٨٧/٤٩ ألف الذي اتخذ في الدورة التاسعة والأربعين. ففي منطوق هذا المشروع تشير الجمعية العامة إلى بطلان قرار

الدولي وتوافق عليه الجمعية العامة بتوافق الآراء كل عام، ولكننا للأسف لم نشهد أي تقدم حتى الآن نحو تحقيق ذلك الهدف. وذلك لأن إسرائيل في الماضي كانت تطالب بالمفاوضات المباشرة بين الدول المعنية لإنشاء المنطقة الخالية، ولكنها ترفض الآن بدء أي مفاوضات حول الحد من التسلح في المجال النووي في إطار مجموعة العمل متعددة الأطراف للحد من التسلح والأمن الإقليمي، كما رفضت اتخاذ أي إجراءات لبناء الثقة في المجال النووي لاثبات جديتها في هذا المجال.

لقد خاضت مصر تجربة السلام في ظل ظروف صعبة وقدمت تضحيات عديدة لم تحل بينها وبين مواصلة التمسك بالسعي نحو السلام. واليوم تقف أحكام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، والتي تعتبر التفسير السليم لأحكام السلام العادل مقابل استرداد الأرض بالكامل، كصرح شامخ ونموذج يحتذى. ونشعر في مصر بالاعتزاز بهذه التجربة الرائدة التي لو لم تنجح لما كان ممكناً لعملية السلام الراهنة أن تبدأ أو أن يكتب لها النجاح.

ومع ترحيبنا بكل التطورات الإيجابية التي تشهدها عملية السلام فإننا ندرك ولا شك المخاطر التي تهدد جهود السلام في الشرق الأوسط.

فمنذ أسابيع قليلة تم اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين على أيدي أحد المتطرفين الإسرائيليين الذين سبق أن اغتال بعضهم عشرات الفلسطينيين وهم يؤدون الصلاة في المسجد الإبراهيمي في الخليل. ونحن نأسف لكل إراقة للدماء، حيث تأتي تلك الأحداث البشعة لكي نذكرنا جميعاً أن أولئك المعادين للسلام مستعدون لاستخدام أقصى درجات العنف لتحقيق أغراضهم. وهو ما يجب أن نتفق جميعاً على رفضه وأن نتخذ كل الإجراءات المشروعة لإدانته ومواجهته والقضاء عليه.

وفي الختام أود أن أؤكد أن تحقيق السلام يتوقف على احترام كل طرف لالتزاماته الدولية. وفي هذا الصدد نأمل أن تواصل الحكومة الإسرائيلية تنفيذ التزاماتها التي تم الاتفاق عليها، وهو ما نراه في هذه الأيام يتحقق أماناً، ونرجو أيضاً إبداء موقف أكثر إيجابية في المفاوضات مع كل من سوريا ولبنان. ولعل أبلغ وأقوى رد على من يحاولون اغتيال السلام في الشرق الأوسط هو التعجيل بتحقيق السلام.

التنفيذ الكامل الأمين للمراجع التي تستند إليها عملية السلام ومنها قراراً مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) بمضمونهما الحقيقي المتمثل في معادلة إقامة سلام شامل بين العرب وإسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة.

وقد أسفرت المفاوضات عن التوصل إلى اعتراف متبادل وإعلان مبادئ بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تلتها اتفاقات وخطوات متعددة لتنفيذ ذلك الإعلان، كان آخرها الاتفاق المؤقت الموقع في واشنطن يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي والذي سوف يتم بمقتضاه انسحاب القوات الإسرائيلية من مدن عربية في الأراضي المحتلة مما يسمح بإجراء انتخابات فلسطينية ويمهد الطريق لمفاوضات الوضع النهائي التي نرجو أن تضع نهاية دائمة للاحتلال الإسرائيلي وترسي أسس الاستقلال السياسي للشعب الفلسطيني. كما وقع الأردن معاهدة سلام مع إسرائيل.

وتشهد مسيرة السلام حالياً محاولات لإحراز تقدم مماثل على المسارين السوري واللبناني للمفاوضات. كما انعقد اجتماعان هامان على مستوى القمة للتعاون الاقتصادي والإقليمي في الدار البيضاء وفي عمان وتتطلع مصر إلى استضافة القمة الثالثة في العام المقبل.

إن التوجه نحو السلام كل لا يتجزأ، ولا يمكن أن يكلل ذلك التوجه بالنجاح إلا إذا شمل كافة جوانب العلاقات بين الدول في الشرق الأوسط. فالعلاقات الاقتصادية الطبيعية مثلاً لا يمكن أن تقوم وتنمو وتستقر مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي لبعض الأرض العربية. كما أن التعاون الإقليمي من أجل رفاه الشعوب لن يكتب له النجاح في ظل مفاهيم الهيمنة وأحلام التفوق العسكري أو احتلال الأرض كأساس لتحقيق الأمن.

إن السلام الشامل والكامل والعادل هو الضمان الحقيقي والفعال لأمن الأطراف كافة. ولا شك أن امتلاك إحدى دول الشرق الأوسط للأسلحة النووية يمثل شبحاً يهدد سلام وأمن واستقرار المنطقة كلها ويزيد من احتمالات انتشار تلك الأسلحة إلى دول أخرى في المنطقة.

ولذا فقد واصلت مصر المطالبة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهو هدف يؤيده المجتمع

عادل وشامل ودائم قائم على مبدأ الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الداعيين الى الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

ومنذ أن بدأت مسيرة السلام في الشرق الأوسط لاحظ المجتمع الدولي التطورات الإيجابية في القضية الفلسطينية وعلى المسار الأردني، ولكن للأسف لم نلاحظ أي تقدم حقيقي على المسار السوري، الذي لا يمكن التوصل الى تسوية سلمية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط دون انسحاب اسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل، وتفكيك المستوطنات استنادا الى قرارات الشرعية الدولية، وانطلاقا من ذلك فإن البحرين تؤكد تأييدها لموقف الجمهورية العربية السورية لاستعادة سيادتها الكاملة على أراضيها التي احتلت عام ١٩٦٧ في الجولان السوري.

ومن جهة أخرى نؤكد على تمسكنا باستقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية داخل حدوده المعترف بها دوليا، ونطالب بإنعاش عملية السلام على المسار اللبناني وإلزام اسرائيل بتطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحاب القوات الاسرائيلية غير المشروطة من الأراضي اللبنانية.

إن مما يؤسف له استمرار اسرائيل في برامجها النووية بعيدا عن الرقابة الدولية، إذ ليس من شأن ذلك خدمة السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. لذا يطالب وفد بلادي اسرائيل بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك من أجل بناء الثقة المتبادلة التي تعتبر إحدى ركائز عملية السلام.

لقد دخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة تاريخية جديدة يسودها التفاؤل باعتماد مبدأ التفاوض واحترام القانون لحل النزاعات بين دولها لتحل محل الحروب والعنف واحتلال الأراضي بالقوة. لذا يجب على محبي ومؤيدي عملية السلام في الشرق الأوسط دفع عجلة السلام في الاتجاه المنشود لتأخذ دورها في إرساء السلام الشامل والعاقل والدائم على جميع المسارات في المنطقة.

السيد يعقوبي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشعر أن من واجبي أن أستهل كلمتي هذا العام بالإشارة الى الاغتيال الوحشي لرئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين قبل أقل من شهر. لقد أصاب

السيد الدوسري (البحرين): تعتبر منطقة الشرق الأوسط إحدى المناطق الحساسة في العالم نظرا لأهميتها وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين. وإن إقامة السلام في هذه المنطقة واستتبابه أمر هام لدول العالم جمعاء، وذلك لما له من تأثيرات على المناطق الإقليمية الأخرى. فمن أجل إرساء السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط يجب على المجتمع الدولي إيجاد تسوية سلمية عادلة ومنصفة وشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي.

إن وفد بلادي يؤكد على أن تكون عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط شاملة ومتكاملة لأنه لا يمكن التركيز على السلام والتنمية في جزء منها وترك الأوضاع معلقة وبدون حل في أجزاء أخرى.

ولهذا فإنه لا بد من الاهتمام بجميع المسارات لضمان التسوية العادلة والشاملة في المنطقة حيث لا يمكن التوصل الى أية تسوية سلمية وعادلة في منطقة الشرق الأوسط ما دامت تلك التسوية مجزأة وغير متكاملة. كما يؤكد وفد بلادي على أن يواكب أية تسوية سلمية نهج متكامل لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، حيث أن قضية فلسطين هي المحور الرئيسي للصراع في المنطقة.

لقد خطت مسيرة السلام في الشرق الأوسط التي بدأت قبل أربع سنوات خطوات هامة في اتجاه السلام، هي لقاء واشنطن التاريخي في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الذي أسفر عن توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت وما تلاه من التوقيع على معاهدة السلام بين الأردن واسرائيل في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وتوقيع المرحلة الثانية من إعلان المبادئ وتوسيع منطقة الحكم الذاتي الذي وقع بين الفلسطينيين واسرائيل بواشنطن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ والذي يتم بمقتضاه انسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة لكي يمارس الشعب الفلسطيني حقه بتنظيم انتخابات حرة وديمقراطية.

إن التفاؤل الذي بزغ في الأفق بتوقيع هذه الاتفاقات يجب أن لا تنطفئ جذوته وذلك نتيجة لاستمرار اسرائيل في سياسات الاستيطان التي تنتهجها لإحداث تغييرات ديمغرافية في الأراضي العربية المحتلة وبخاصة في مدينة القدس بغية خلق واقع جديد. وإذ ترحب البحرين بتلك التطورات، لتؤكد مجددا تأييدها لمسيرة السلام في الشرق الأوسط وتدعم المساعي والجهود التي تبذل للتوصل الى حل

دون استحياء ودون كلل" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٤، صفحة ٥)

إن سوريا ولبنان يحتاجان إلى السلام بقدر حاجة إسرائيل وبقية دول الشرق الأوسط إليه. فالسلام سيسمح لهما ولنا بأن نستثمر مواردنا في البشر بدلا من الأسلحة؛ وفي الأمن بدلا من الحرب؛ وفي الاقتصاد والتنمية بدلا من المجابهة. وليس هناك أي سبيل لتحقيق ذلك سوى طريق المفاوضات المباشرة على مستوى اتخاذ القرار. فبهذا الطريق تحقق السلام مع مصر والأردن. وبهذا الطريق أمكن التوصل إلى تضاهم وإلى اتفاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية. وإذا اتبعت سوريا هذا المسار فسيتحقق السلام.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعبر عن تأييده للتغيرات المستجدة في الشرق الأوسط. وتؤيد إسرائيل مشروع القرار بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط الذي قدمه الاتحاد الروسي والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت نفسه، ستعارض إسرائيل باستمرار أية محاولات ترمي إلى أن تعرض على هذه الهيئة قضايا ينبغي مناقشتها على نحو ثنائي بين الأطراف المعنية نفسها، وذلك وفقا لما اتفق عليه في مؤتمر مدريد.

ونعتقد أن السلام الذي نعيد إقامته مع جيراننا سيترجم إلى تعاون إقليمي كامل. وفي العام الماضي بدأت عملية تعاون اقتصادي إقليمي واسع بعقد مؤتمر القمة الاقتصادي الأول للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء تحت رعاية جلالة الملك الحسن ملك المغرب. وفي الشهر الماضي عقد مؤتمر القمة الثاني في عمان تحت رعاية جلالة الملك حسين ملك الأردن. وحضر هذا المؤتمر ألفان من المشاركين من ٦١ بلدا، بما في ذلك معظم بلدان الشرق الأوسط وكثير من البلدان الإسلامية من خارج المنطقة.

وكانت أهداف مؤتمر القمة كما وردت في إعلان عمان، كما يلي

"تسهيل توسيع استثمارات القطاع الخاص في المنطقة وتوطيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق هذا الهدف والعمل من أجل تعزيز التعاون والتنمية في المنطقة".

وفي هذا المؤتمر، توصل كبار رجال الأعمال من إسرائيل، ومن كثير من الدول العربية، والدول الإسلامية من خارج المنطقة إلى عدد من المشاريع التي سوف

هذا الحدث دولة إسرائيل بصدمة نفسية، انتقلت موجاتها إلى أنحاء منطقة الشرق الأوسط برمتها وإلى العالم أجمع. فقد فقدت إسرائيل زعيما ورجلا وهب حياته للدفاع عن دولة إسرائيل. وسوف نذكره دائما كجندي سقط في المعركة من أجل السلام.

فعلى الرغم من الألم الذي سببه اغتيال رابين، فقد عقد شعب إسرائيل وحكومة رئيس الوزراء بيريز عزمهما على السير قدما في عملية السلام إلى أن يتحقق سلام إقليمي شامل في الشرق الأوسط. ولن نسمح للإرهابيين من أي جهة بأن يوقفوا عملية السلام، فهذا هو التزامنا.

لقد قطعنا شوطا طويلا في سعيينا من أجل إحلال السلام. وأدت السياسات التي اتبعتها حكومة اسحق رابين إلى تحقيق انطلاقات رائعة في علاقات إسرائيل بجيرانها. وكان أقصى إنجاز حققناه هو التوقيع على إعلان المبادئ مع منظمة التحرير الفلسطينية يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وتمثل العملية التي بدأت في ذلك التاريخ أفضل فرصة، وربما الفرصة الوحيدة السانحة لشعوب منطقتنا لتحقيق التعايش السلمي. وعندما وقعت إسرائيل والفلسطينيون إعلان المبادئ اخترنا أن نعيد تشكيل مستقبلنا وأن نتحكم في مجرى التاريخ بأنفسنا. واخترنا أن نحول عقود الصراع إلى عهد جديد للسلام والتعاون.

إن الاتفاقين اللذين توصلت إليهما إسرائيل والفلسطينيون بعد ذلك اتفاق غزة - أريحا والاتفاق المؤقت (أوسلو باء) - يشكلان واقعا جديدا في الشرق الأوسط. وثمة حدث هام آخر يتمثل في توقيع معاهدة السلام مع المملكة الأردنية الهاشمية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأصبح لإسرائيل الآن علاقات عمل مع دول عربية وإسلامية أخرى في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا.

وأود في هذه المناسبة أن أكرر التأكيد على الدعوة التي وجهها من هذه المنصة قبل أقل من شهرين وزير الخارجية آنذاك شيمون بيريز الذي أصبح الآن رئيسا للوزراء حين قال:

"وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأتوجه إلى السوريين ولأتوجه إلى اللبنانيين كي أطلب منهم الكف عن الوقوف موقف المترددين والسلوك مسلك الهائمين ... لقد أثبتت التجربة أننا نستطيع تحقيق السلم من خلال المفاوضات على جميع المستويات، مفاوضات تغطي جميع القضايا

بليون دولار سنويا من التسليح والنفقات الأخرى للصراع في الشرق الأوسط، وأن تنفق هذه الأموال على نحو أفضل في التعليم والصحة والتنمية البشرية والاقتصادية.

وترى إسرائيل أن الأمم المتحدة عليها دور هام ينبغي الاضطلاع به لتعزيز الاتفاقات الثنائية وتشجيع المشروعات المتعددة الأطراف. وتعاون إسرائيل تعاوناً كاملاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومع منظمات دولية أخرى في تنفيذ برامج ترمي إلى تحسين ظروف المعيشة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة. ونحن نرحب بالإسهام المستمر لهذه المنظمات ونشجعه.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، شهدنا تغيراً إيجابياً في قرارات الأمم المتحدة التي تشير إلى الشرق الأوسط لعل أهمها القرار المتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط الذي قدم اليوم. ومع ذلك لا تزال هناك قرارات تتناقض مع الواقع الجديد في المنطقة. ونتوقع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحذف هذه القرارات المناهضة لروح العصر من جدول أعمال الجمعية العامة. لقد حان الوقت للامتناع عن الأساليب الخطابية التي شهدتها السنوات الماضية.

وفي البيان الذي أدلى به رئيس وزراء إسرائيل الراحل اسحق رابين في الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة قال:

"نحن ممتنون للمجتمع الدولي على تشجيعه لنا، في هذه اللحظة التاريخية الآخذة في الكشف فوق رقعة أرضنا الصغيرة..."

"ولا يزال الطريق طويلاً. ومع ذلك فقد عقدنا العزم على مواصلة السير فيه حتى نحقق السلام للمنطقة. ولأبنائنا وأبنائنا، ولجميع شعوب المنطقة. هذه هي رسالتنا، وسوف نؤديها". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٩، الصفحة ٣٠)

وقد قدم اسحق رابين حياته لتحقيق هذه الرؤية.

ونحن ملتزمون بالاستمرار في هذا الطريق. وحكومة إسرائيل الجديدة التي يرأسها رئيس الوزراء

"تساعد على زيادة القدرة الانتاجية للمنطقة وتسهم في التنمية الاقتصادية العريضة القاعدة في المنطقة".

واتفق ممثلو الحكومات على إقامة مصرف للتعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يكون مقره القاهرة. وسيعقد المؤتمر الاقتصادي للعام القادم في القاهرة. وسيعقد المؤتمر التالي في قطر.

ويقودنا السلام والتنمية إلى مستقبل أفضل. والذين لا يزالون أسرى الماضي يعاقبون الأجيال المقبلة ويحرمونها من السلام والازدهار. ونحن نعتقد أن التعاون الإقليمي هو الطريق الأفضل على المدى البعيد. وأعتقد أن فرص التعاون الإقليمي كبيرة. فعن طريق التعاون الإقليمي يمكننا أن نعمل تدريجياً للوصول إلى سوق مشتركة للشرق الأوسط. وعن طريق التعاون الإقليمي يمكننا أن نقيم شبكة منسقة من الهياكل الأساسية، بما في ذلك الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومحطات الطاقة وشبكات الكهرباء وشبكات الهاتف والاتصالات عن طريق الحاسوب وعن طريق التعاون الإقليمي نفتح الحدود أمام السياحة. والسياحة لا يمكنها فحسب أن تهين مئات الألوف من فرص العمل ولكن يمكنها أيضاً أن تخلق مصالحاً نابعة عنها للمحافظة على السلام.

والطريق أمامنا صعب ولكن هدفنا واضح وهو السلام والأمن، والتعاون والازدهار. إن إسرائيل والأردن ومصر والفلسطينيين، مع بلدان أخرى من الشرق الأوسط والمغرب، يعملون بالفعل سوياً. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد في ضمان تحقيق هذا المستقبل في الشرق الأوسط.

والتجربة السابقة علمتنا أن الاتفاقات بين القادة ليست كافية وأن السلام يعني أكثر من مجرد انعدام الحرب. وما فتئنا نعتقد أن البيئة السلمية ستسمح لجميع بلدان المنطقة أن تحوّل طاقتها البشرية ومواردها الاقتصادية بعيداً عن الصراع وتوجه بها صوب التعليم والصحة والتقدم الإنساني، والعلم والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية الأفضل.

والسلام والاستقرار لن يوفرنا فحسب الأرواح والأموال، بل سيولدان النمو والتحول من الانفاق العسكري إلى الإنفاق المدني سيهيئ تقدماً اقتصادياً وبشرياً. والتهديد بالحرب لن يحول بعد الآن دون الاستثمار الأجنبي والسياحة. ويمكننا أن نحول ٣٠

الفلسطينية والعربية المحتلة، ولا سيما في مدينة القدس الشريف، إجراءات باطلة ولاغية، وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

إن السلم والأمن والاستقرار والنماء في منطقة الشرق الأوسط يقتضي إخلاءها من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك النووية منها. ومن هذا المنطلق فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كإحدى خطوات بناء الثقة في المنطقة. كذلك نجدد تأكيدنا على أهمية تواصل دور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في دعم عملية السلام الجارية، ومطالبة إسرائيل بتنفيذ تعهداتها بموجب قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة من أجل إيجاد مستقبل أفضل يسوده التعايش والتسامح كقاعدة أساسية للتعاون وتحقيق تطلعات دول وشعوب المنطقة في السلم والأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

السيد الأكوع (اليمن): جاء في خطاب وزير خارجيتنا الذي ألقاه أمام هذه الجمعية الموقرة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ أن السلام الشامل والعدل والدائم لن يتحقق دون عودة جميع الأراضي العربية المحتلة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وطبقا لمبدأ الأرض مقابل السلام.

وإنه على الرغم من تأييدنا الكامل لما أحرزته عملية السلام من تقدم ونجاح على المسارات العربية الإسرائيلية الأخرى، إلا أننا ما زلنا نعتقد بأهمية وضرورة إحراز تقدم مماثل على المسارين السوري اللبناني من ناحية والمسار الإسرائيلي من ناحية أخرى.

وحتى لا يتشعب بنا الحديث، فسأقتصر في كلمتي هذه على الموضوعين اللذين أشار إليهما الأمين العام في تقريره A/50/574 حول وضعي الجولان والقدس.

ففيما يخص الإقليم السوري، فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي له يشكل خرقا واضحا لقواعد القانون الدولي وخاصة اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ وملحقاتها ذات الصلة، وكذلك اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، وأخيرا فإنه يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١)، ولمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

شيمون بيريز ملتزمة بالسلم وستواصل العمل سعيا الى تحقيقه. هذه هي سياستنا وذلك هو أملنا. وينبغي أن يكون ذلك هو التزام المجتمع الدولي كله وهدفه.

السيد العامري (الإمارات العربية المتحدة): يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير للدور الذي يقوم به الأمين العام من أجل تعزيز وتفعيل دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط. إن معالجة الجمعية العامة اليوم للبند ٤٤ من جدول أعمالها والمعني بالحالة في الشرق الأوسط يؤكد من جديد رغبة دول المجتمع الدولي في العمل على دفع عملية السلام الجارية في المنطقة، وتحقيق أهدافها المنشودة انسجاما مع المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة.

بالرغم من مرور أربع سنوات تقريبا على عملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد والتي استهدفت التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، تحدونا خيبة من الأمل أن نجد عملية السلام في المسارين السوري واللبناني لم تحقق أي تقدم ملموس نتيجة لسياسة التجاهل التي تمارسها الحكومة الاسرائيلية إزاء التزاماتها بتعهداتها التي قطعتها على نفسها في مؤتمر مدريد وتجاهلها لحقائق الوضع القائم بالمنطقة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة والتي رحبت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام وشاركت في المفاوضات المتعددة الأطراف، تابعت باهتمام كبير المسارات الأربعة لمفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية، وأعلنت عن ترحيبها بتوقيع وثيقة إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي والاتفاقات اللاحقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، بالإضافة إلى اتفاق السلام الأردني - الإسرائيلي. وترى في نفس الوقت أن التسوية السلمية والعادلة والشاملة في منطقة الشرق الأوسط تقتضي إحراز تقدم في المفاوضات على صعيد المسارين السوري واللبناني.

إن بلادي تجدد من هذا المنبر موقفها المؤيد والداعم للمواقف العادلة والمشروعة لكل من الحكومتين السورية واللبنانية من أجل استرجاع أراضيها المحتلة من قبل إسرائيل سواء في الجولان السوري أو الجنوب اللبناني، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام. كذلك فهي تعتبر جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، السلطة القائمة بالاحتلال، بغرض تغيير الوضع القانوني والديمقراطي للأراضي

ويرحب وفد ماليزيا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين رئيس وزراء إسرائيل الراحل والرئيس الأسد، رئيس سوريا، في حزيران/يونيه ١٩٩٥، حول الخطوات القادمة التي يجب اتخاذها لنقل المسار السوري - الإسرائيلي إلى مرحلة أنشط. وفي رأينا أن الإبقاء على الحوار بين الطرفين المعنيين، بدعم من المجتمع الدولي، إسهام كبير في السلام. ونأمل كذلك أن يؤدي هذا الحوار إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الجولان السورية المحتلة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

ويظل وفدي قلقا بشأن مختلف أفعال العنف والقتال التي ترتكب في لبنان الجنوبي والتي أدت إلى إصابات كثيرة في صفوف المدنيين. وعلى الرغم من أننا نعترف بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد أسهمت، إلى حد ما، في إقامة الاستقرار في المنطقة، فإننا نؤكد أن السلام لا يمكن أن يدوم إلا بكفالة عودة السلطة الفعلية للحكومة اللبنانية في المنطقة التي تبقى فيها القوات الإسرائيلية في لبنان. ومن الواضح أن أي سياسة تنطوي على تحييد مناطق خارج أراضي أية دولة، لكفالة أمن تلك الدولة، وهو تفكير من مخلفات الماضي، أمر غير مقبول.

إن رئيس الجمعية العامة، في البيان الذي أدلى به قبل يومين أمام اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، قال إن إدراك الشعب الفلسطيني للعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمر أساسي لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. ويؤيد وفد ماليزيا تأييدا كاملا هذا الرأي. ومن غير المعقول أن ينظر في مشروعات وخطط لتحقيق التقدم في المنطقة بينما يواجه الفلسطينيون عوائق خطيرة في التخفيف من وطأة حالتهم الاقتصادية والاجتماعية. إن قضية فلسطين تظل لب مشكلة الشرق الأوسط. ويجب، في هذا الصدد، أن تؤدي الخطوات الجارية إلى إنشاء وطن فلسطيني، وإلى حل دائم لمسألة مركز القدس.

لقد أكدنا، في بياننا في العام الماضي، حول هذا البند، على أن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يعني ازدهار التنمية، والإعراب الكامل عن الحقوق، ووضع مقاليد السلطان في يد الشعب، والالتزامات بالإنصاف وبالعدالة الاجتماعية. وتدعو الحاجة، في سبيل تحقيق ذلك، إلى إسداء مساعدة دولية فعالة وجماعية وقادمة فعلا. وينبغي أن ترحب الجماعة الدولية بالجهود التي بذلها مؤخرا الزعماء في المنطقة لتشجيع التنمية، خصوصا من خلال تعزيز الروابط

أما بالنسبة لوضع القدس فإن إعلان إسرائيل لهذه المدينة عاصمة أبدية لها يتعارض مع قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي لا يعترف بمشروعية القانون الإسرائيلي الأساسي ولا بالتغييرات التي أحدثتها إسرائيل في مدينة القدس.

إننا نتفق مع الأمين العام عندما قال في تقريره السابق الذكر أن الحاجة ما زالت قائمة للتعامل مع هاتين القضيتين. ونحن نقول إن على المجتمع الدولي أن ينهض بمسؤولياته ويبقي على التزامه بحل هاتين القضيتين حلا يراعي الحقوق والعدالة في التعامل مع القضيتين معا. كما أن على الدول المعنية التزاما قانونيا بالإبقاء على سفاراتها حيث هي وعدم نقلها إلى القدس، وإننا نناشد الدول التي قامت بنقل سفاراتها إلى القدس أن تسحبها حتى يتم الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية على الوضع النهائي لمدينة القدس.

السيد رازالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
لقد رحبنا في البيان الذي ألقاه وفد ماليزيا منذ يومين بشأن قضية فلسطين، جنبا إلى جنب مع الآخرين، بالتطورات الإيجابية التي حدثت في المنطقة، خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فنتيجة للقرارات الشجاعة المتطلعة إلى المستقبل التي اتخذها قادة المنطقة، وبتشجيع إيجابي من المجتمع الدولي، تم التوصل إلى معالم رئيسية في عملية السلم في الشرق الأوسط. ويدل الاتفاقان الفلسطيني - الإسرائيلي والأردني - الإسرائيلي على التزام الأطراف المستمر بتعزيز السلم في الشرق الأوسط. وإننا لنأمل بأن تولد هذه التطورات المشجعة زخما للتقدم في المسارين السوري - الإسرائيلي واللبناني الإسرائيلي في محادثات السلام في الشرق الأوسط، بما يؤدي إلى حل شامل وعادل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي. إن الاتفاق المتبادل بين إسرائيل والبلدين العربيين الآخرين شرط أساسي آخر لتحقيق السلم في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فإننا نشاطر الأمين العام الآراء التي أعرب عنها في تقريره:

"ومن هذه البوادر المشجعة تولد الأمل في إمكانية تعجيل التقدم في المفاوضات الإسرائيلية - اللبنانية والمفاوضات الإسرائيلية - السورية بحيث تفضي إلى قيام سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، بناء على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). (A/50/1، الفقرة ٧٣٩)

تصطدم بالموقف الإسرائيلي الراض للسلام المرتكز على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة. وجاءت أخيراً مبادرة السلام الأمريكية التي أكدت على مبدأ الأرض مقابل السلام، على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، كما جاء في الضمانات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى سورية أنها لا توافق على ضم شبر واحد إلى إسرائيل من أراضي الجولان التي احتلت عام ١٩٦٧، انسجاماً مع موقف أمريكي سابق يرفض تطبيق القانون الإسرائيلي على الجولان. وعلى هذا الأساس شاركنا في مؤتمر مدريد، وأسهمنا في مناقشات ما قبل مؤتمر مدريد، وصولاً إلى مؤتمر مدريد. وقد قدمت سورية أول ورقة مكتوبة، وهي وثيقة وصفها الأمريكيون بأنها وثيقة تاريخية. كما طرحت سورية مبدأ الأرض مقابل السلام، والسلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل. إلا أن إسرائيل استخدمت المفاوضات للمماطلة والتهرب من متطلبات السلام، أو استخدمتها لفرض شروطها التي تتعارض مع نص وروح قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكنا نتوقع أن تدرك إسرائيل أن رغبة سورية بالسلم لا يمكن أن تعني التفريط بشبر من الأرض أو بجزء من السيادة الوطنية على هذه الأرض.

لقد مرت أربع سنوات منذ انعقاد مؤتمر مدريد دون أن يتحقق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط. وأثبتت التطورات الأخيرة في عملية السلام أن إسرائيل لا تسعى إلى سلام حقيقي عادل وشامل ينهي الصراع والاحتلال والاستيطان ويضمن الأمن والاستقرار للجميع، وإنما تركز جُل اهتمامها على اتفاقات تنتقص السيادة والكرامة وتتجاهل مبدأ الأرض مقابل السلام لتبقي على حلم إسرائيل بالهيمنة والتسلط ولا تضمن إعادة الحقوق، وفي مقدمتها تحرير الأرض وحق تقرير المصير. إن الاتفاقات التي عرفها العالم عبر التاريخ، والتي لم تقم على أساس التوازن والتساوي والتكافؤ واحترام الحقوق الأساسية لجميع الأطراف المعنية، كانت عبارة عن هدنات مؤقتة. ومن يقرأ كتب التاريخ يجد بأنها كانت مقبرة لكل المعاهدات غير المتكافئة.

إن السلام الاقتصادي لا يمكن أن يبصر النور في غياب السلام الشامل والكامل والعادل بين العرب وإسرائيل على جميع المسارات. كما أن أي سلام سياسي أو اقتصادي لا يمكن أن يحقق الاستقرار والأمن إذا لم تحل قضية القدس حلاً نهائياً، بحيث تعود كما كانت عربية ويتم الانسحاب الإسرائيلي من الجولان وباقي الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن جميع الأراضي اللبنانية المحتلة من قبل القوات الإسرائيلية، وتمكين اللاجئين

التجارية والاقتصادية المنطوية على إشراك القطاع الخاص وعلى تدفقات رأس المال الخاص.

إن الشرق الأوسط ظل، بطرائق شتى، من الأجزاء القليلة في العالم التي لا تزال تعاني من نقص في التنمية والسبب واضح. ولكن هناك، بفضل المنجزات التاريخية الكبيرة صوب السلام خلال العامين الماضيين، آفاق حقيقية وجدية للتغيير. والواقع أن التطورات الجارية هناك قد دلت على أنه لا توجد قضية غير قابلة للعلاج، ولا قضية تستعصي على الحل. ونأمل أن تنتهز إسرائيل هذه الفرصة الذهبية لنسج روابط دائمة مع جيرانها العرب، بتذليل العقبات القائمة في طريق السلام الحقيقي والعادل والدائم. وينبغي، لمأساة فقد زعيمها اسحق رابين، الذي ضحي به على مذبح السلام، أن توطد الالتزام بالقيام بمزيد من الخطوات على الطريق نحو السلام والأمن وهي خطوات ستعزز احتمالات التقدم في المنطقة وتنميتها.

وستساند ماليزيا، كما فعلت في الماضي، أي عملية تدفع قدماً وتحقق حلاً لنزاع الشرق الأوسط، حلاً يأتي بالسلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة لجميع بلدان المنطقة، بما يتمشى مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

السيد أحمد حلاق (الجمهورية العربية السورية): لا يمكن للتغيرات الدولية التي شهدتها العالم منذ مطلع التسعينات، على الرغم من ضخامة نتائجها وقوة انعكاساتها، أن تغير المبادئ والقيم الإنسانية التي ناضل الإنسان منذ فجر التاريخ لبلوغها والتمسك بها. فالحق لا يتحول بين عشية وضحاها إلى باطل، والمساواة لا يمكن أن تصبح هيمنة، والعنصرية لا يمكن أن تصبح فضيلة، واحتلال أراضي الغير بالقوة لا يمكن أن يكتسب أي شرعية. وإن شعوب العالم تعلق آمالاً كبيرة على الأمم المتحدة بعد هذه التغيرات وانتهاء الحرب الباردة، لأنها ترى أن الأمم المتحدة بميثاقها ومبادئها تشكل ضماناً للأمن والسلم الدوليين ووضع حد للاحتلال والعدوان.

إن منطقتنا هي مهد الديانات السماوية الثلاث ومهد الحضارات الإنسانية، وجذورنا عميقة فيها. وإن سورية، التي هي جزء هام من الأمة العربية، دولة عريقة تعزز بتاريخها وحضارتها، قد فتحت باب السلام بقبولها، منذ عام ١٩٧٣، بالقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) الذي كان عموده الفكري القرار ٢٤٢ (١٩٦٧). ومنذ ذلك التاريخ، بدأت الجهود لتحقيق سلام عادل وشامل يعيد الأرض والحقوق. وكانت هناك مبادرات كثيرة فردية، ومبادرات من دول من أجل السلام، ولكنها كانت

تحتل أراضي الغير بالقوة وتنتهك حقوق الشعب الفلسطيني. ويخطىء كثيرا من يعتقد في اسرائيل بأنه يمكن تحقيق سلام كامل دون انسحاب اسرائيل التام من جميع الأراضي العربية المحتلة وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن الطريق إلى السلام الشامل والعاقل والدايم واضح ومعروف. ونحن مع عملية السلام. ولكننا لن نقدم على ما لا نؤمن به، ولا على أمر يتنافى مع المصلحة القومية ويتنافى مع ما نعتقد. فإذا توافرت الظروف التي توفر السلام العادل والشامل فسنكون مع هذا السلام، لأننا عقدنا العزم على خوض معركة السلام حتى النهاية، لا تراجع في موقفنا ولا مساومة على أرضنا وعلى حقوقنا. إن مطالبنا مشروعة ويؤيدها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وقضيتنا عادلة ويدعمها شعبنا العربي والمجتمع الدولي. ونود أن نؤكد في هذا السياق على التزام الوثيق بين المسارين السوري واللبناني لتحقيق السلام الذي يعيد إليهما أرضهما المحتلة ويضمن حقوقهما ويحفظ كرامتهما.

إن الحديث عن أهمية تسريع المباحثات على المسارين السوري واللبناني على أساس المبادئ والثوابت التي قامت عليهما العملية السلمية يقودنا إلى تأكيد حقيقة أن السلام كان وسيبقى خيار سوريا الاستراتيجية، وإن عملية السلام لا يمكن أن تقوم على موقف أحادي الجانب، ولا بد للطرف الآخر أن يتعامل بإيجابية مع معطيات ومقومات ما تطرحه سوريا من مواقف بناءة وجادة.

إن سوريا لا يمكن أن تقبل بأي رمز للاحتلال فوق أراضيها، كما أنها لا يمكن أن تقبل بأقل من الانسحاب الكامل من الجولان السوري وبأقل من ترتيبات أمنية متساوية ومتوازية. إذ أن السلام المنشود هو الذي يعطي كل ذي حق حقه وهو الذي يحقق مصلحة الجميع ويدخل المنطقة في عهد من الاستقرار والأمن. وإن الانسحاب الكامل من الجولان السوري يشكل المفتاح لعملية السلام بمجملها.

إننا متفائلون بالمستقبل. والسلام الذي لا يأتي اليوم سيحل غدا. وهذا ما نسعى لتحقيقه لنقل المنطقة من حالة الحرب إلى حالة السلام الذي يعيد لكل ذي حق حقه وينهي الاحتلال ويحقن دماء الأبرياء ويصون كرامة الإنسان، سلام يجعل الرخاء يعم المنطقة ويمكن العرب والاسرائيليين من العيش في أمن واستقرار ورخاء.

من العودة إلى ديارهم وفقا للعهد الدولي للحقوق السياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن جوهر الصراع لم يكن في يوم ما ولن يكون حول أشكال التعاون بين اسرائيل والعرب، بل هو في الأساس حول الاحتلال والعدوان والتوسع والسيطرة على الأرض وتشريد المواطنين العرب.

ليس لسوريا من شروط لتحقيق السلام سوى تطبيق قرارات الشرعية الدولية وإزالة الاحتلال وإعادة الجولان السوري، الذي هو أرض سورية منذ فجر التاريخ، إلى أصحابها الشرعيين الذين شردتهم اسرائيل نتيجة احتلالها، ويبلغ تعدادهم نصف مليون سوري هجروا من قرى ومدن الجولان إلى داخل وطنهم سوريا، وهم لا يزالون ينتظرون فرصة العودة إلى ديارهم واسترجاع ممتلكاتهم واستئناف حياتهم الطبيعية. لقد حان الوقت لعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم وتعويضهم عما خسروه من ممتلكات.

إن موضوع الحد من التسليح في منطقة الشرق الأوسط يصبح أكثر منالا وأكثر فعالية إذا قام على تصفية جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي، وفقا لمعايير ليس فيها تحيز لدولة على حساب دول أخرى، وتشمل جميع دول المنطقة دون استثناء، وذلك في إطار الأمم المتحدة وتحت إشرافها.

لقد انضمت سوريا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووقعت اتفاقية الضمانات المنبثقة عنها. كما وقعت على معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية، ودعمت باستمرار مبادرة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وكانت أول من بادر إلى الاقتراح رسميا في مؤتمر باريس لعام ١٩٨٩ الخاص بالأسلحة البيولوجية بأن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية. هذا في حين أن اسرائيل، التي يعرف الجميع بأنها الدولة الوحيدة التي تملك السلاح النووي في المنطقة إضافة لاملاكها أسلحة الدمار الشامل الأخرى، رفضت الانضمام إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، كما رفضت السماح بتفتيش منشآتها النووية طيلة العقود الماضية وحتى الآن. وإن الخيار المنطقي أمام شعوب العالم هو تحقيق الأمن للجميع، عن طريق نزع السلاح النووي الكامل والقضاء على أسلحة التدمير الشامل.

إن إتخام اسرائيل بترسانات الأسلحة المعقدة والمدمرة لا يمكن أن يضمن أمنها الحقيقي ما دامت

المنطقة؛ وتحت الطرفين على التقيد، بأقصى قدر ممكن، بالجدول الزمني للتنفيذ وذلك، في جملة أمور، للتقليل إلى أدنى حد ممكن من أعمال التطرف من كلا الجانبين. وفي هذا الصدد، فإن التوقيع يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في واشنطن على الاتفاق المؤقت بشأن مد نطاق الحكم الذاتي إلى مدن وأراضي الضفة الغربية، في تنفيذ المرحلة الثانية من تطبيق إعلان المبادئ، يؤكد سعي الحكومة الاسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية إلى تحقيق هدفهما من أجل السلام.

والكاميرون تعتقد أنه حتى يتسنى للكيان الفلسطيني الوليد إنشاء سلطته على أساس قوي، يجب أن يكفل المجتمع الدولي له التأييد والدعم. ولهذا السبب، تؤيد عمل منسق الأمم المتحدة الخاص في أراضي الضفة الغربية وغزة المحتلة. ويرحب بلدي بكون قوة الدفع الخاصة بعملية السلام التي بدأتها إسرائيل وفلسطين بدأت آثارها تمتد إلى أجزاء المنطقة الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن الاتفاق المبرم هذا العام بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل يشجع الكاميرون في اقتناعها بأن السلام الشامل ممكن التحقيق في الشرق الأوسط. ولا حاجة إلى القول إن السلم العادل والدائم لن يتيسر إلا إذا أخذت المصالح المشروعة لجميع الأطراف في الاعتبار.

وبالتالي، فإن الكاميرون تشجع الحكومتين الاسرائيلية والسورية على بدء المفاوضات بأسرع وقت ممكن لايجاد حل لمسألة الجولان السورية يكون مقبولاً للجميع. وعلاوة على ذلك فإن مسألة جنوب لبنان أيضاً لا يمكن حلها إلا عن طريق المفاوضات المباشرة بين السلطات الاسرائيلية واللبنانية. وبلدي يدعو الطرفين إلى بدء المفاوضات بغية إبرام اتفاق سلام.

وغني عن البيان أن استمرار حالة التوتر في الشرق الأوسط تجعل من المستحيل على تلك المنطقة، التي هي مهد الديانات التوحيدية والحضارات، من أن تستفيد استفادة كاملة من إمكاناتها الثرية. وعندما يستعاد السلام، فإنها ستصبح مرة أخرى، ونحن واثقون من هذا، معرضاً لكنوز العالم.

وشعوب الشرق الأوسط، التي يدفعها الآن بقوة الإصرار على تحقيق السلام، يجب أن تتصلح إلى الأبد وتواجه المهام ذات الأولوية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وختاماً، أود أن أشير إلى مشروع القرار المتعلق بالجولان السوري المعروض أمام الجمعية العامة تحت بند "الحالة في الشرق الأوسط". لقد اعتمدت المجموعة العربية المشروع وقررت تقديم كنص عربي. ونأمل أن يحظى مشروع القرار بأوسع تأييد ممكن.

السيد أتيبا (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
لما كنا نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يجب أن نؤكد أن أحد التحديات القديمة العهد التي تواجه المنظمة هي الحالة التي نشأت في الشرق الأوسط منذ نحو نصف قرن. ومنذ ذلك الوقت، والمجتمع الدولي يسعى باستمرار إلى إقامة سلام عادل دائم في جميع أنحاء تلك المنطقة.

بعد ثلاث حروب والعديد من المناوشات والمواجهات الأخرى التي أثارت توتراً واسع الانتشار، اقترن بتشدد مختلف الأطراف المعنية، لم يكن هناك بصيص أمل في الأفق. وفي هذا السياق، ظلت جميع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن الموضوع، لا سيما قراراً مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) حبراً على ورق.

وهذه هي المعضلة العويصة التي يعمل المجتمع الدولي على حلها، بفضل حسن نوايا بعض السلطات في بلدان المنطقة، منذ مؤتمر مدريد في ١٩٩١.

وبناء عليه، تحيي الكاميرون بعد النظر والشجاعة الهائلة التي أظهرها زعماء الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في عزمهم على ضمان السلم الذي طال السعي إليه فترة طويلة جداً.

ويود الوفد الكاميروني مرة أخرى أن يشيد بذكرى رئيس وزراء إسرائيل الراحل اسحق رابين. إن شهيد السلام هذا، الذي أبّن في الكاميرون بيوم حزن وطني، جعل عملية السلام في الشرق الأوسط أمراً ممكناً وأعطاه المصداقية.

إن الكاميرون تؤيد هذه العملية وترحب بالتطورات التاريخية في ذلك الجزء من العالم المترتبة على التوقيع على اتفاقي أوسلو وواشنطن في ١٩٩٣. واتفاق واشنطن الذي يتعلق بالترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي الفلسطيني مكنت من إنشاء سلطة فلسطينية في غزة وأيضاً من بدء عملية نقل السلطات في الأراضي المحتلة. والكاميرون لها علاقات صداقة وتعاون مع كلا الموقعين على الاتفاق ومع سائر بلدان

ويوقع بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ معاهدة سلام مع إسرائيل أعادت الحقوق إلى أصحابها ووضعت الأمور في نصابها الصحيح وفتحت صفحة جديدة من علاقات حُسن الجوار بين البلدين وأرست أسس ومبادئ التعامل والتعاون فيما بينها في مختلف الميادين. وهذه المعاهدة تشكل إضافة هامة على طريق تحقيق السلام الشامل الذي تنشده أطراف التفاوض والمجتمع الدولي سواء بسواء، خاصة وأنها جاءت بعد تحقيق السلام مع جمهورية مصر العربية وبعدها التقدم الكبير الذي تحقق على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي.

وبناء على ما تقدم، نرى أنه بات من واجب جميع الأطراف المشاركة في عملية السلام أن تواصل جهودها من أجل تحقيق الشمولية المطلوبة من جهة، ومن أجل حل المشاكل العملية التي لا تزال قائمة والتي سيشكل حلها بروح العدالة والموضوعية بناءً الأرضية الصلبة التي سيثبت عليها السلام ويدوم. ومن الواضح أن هذه المشاكل تشمل قضية اللاجئين والنازحين، والقدس العربية، والمستوطنات، والسيادة، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ومن الواضح أيضاً أن تحقيق الشمولية يتطلب تحقيق التقدم، وبالتالي الاتفاق على المسارين السوري - الإسرائيلي والبناني - الإسرائيلي. إذ بدون التوصل إلى السلام مع كل من سوريا ولبنان على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومعادلة "الأرض مقابل السلام"، التي اعتمدت كأساس للسلام بين أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي، فإن السلام الشامل لن يتحقق وسيبقى ما أنجز حتى الآن سلاماً منقوصاً. ومن الواضح كذلك أن الضمان الوحيد لكبح دوامة العنف التي تستهدف السلام والتي نشعر بأخطارها في المنطقة وندينها ونرفضها بقوة، هو المضي قدماً في عملية السلام لتحقيق المزيد من التقدم والإنجاز.

تظل قضية القدس محور السلام. وإن التوصل إلى حل منصف ومتوازن وعادل لها أمر لا مفر منه. كما أن هناك توافقاً دولياً شاملاً على كافة المستويات القانونية والسياسية بأن القدس الشرقية جزء عضوي من الضفة الغربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وبالتالي فإنها تخضع لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن. كما أن مجلس الأمن خص مدينة القدس باهتمام مميز منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي وأخذ بشأنها منذ البداية القرار ٢٥٢ (١٩٦٨)، الذي رفض جميع الإجراءات والتشريعات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير طابع المدينة المقدسة والأعمال الأخرى التي تهدف إلى تغيير البنية السكانية والجغرافية لها. كما نص قرار مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) صراحة على

السيد أبو نعمة (الأردن): ما زالت قضية الشرق الأوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، تشكل بنواً هاماً على جدول أعمال المجتمع الدولي الممثل بهذه المنظمة. ووقد بلادي وهو يشارك في مناقشة هذا البند، إنما يفعل ذلك إيماناً منه بدور الأمم المتحدة الجوهري، وضرورة إسهامها في عملية السلام الجارية. فما الأمم المتحدة إلا القاعدة الأساسية للشرعية الدولية والضمير الجماعي لبني الإنسان. ففي إطارها صيغت واتخذت معظم القرارات المشتملة على مختلف المبادئ والعناصر والأحكام التي تمثل أسس تسوية مسألتنا الشرق الأوسط وفلسطين، والنزاع العربي - الإسرائيلي بشكل عام. وليس أدل على ذلك من أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) هو المركز الأساسي للعملية السلمية الجارية. ففيه افتتح باب السلام عام ١٩٦٧، وبتنفيذه نصاً وروحاً على كافة المسارات وبتحقيق الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، سنصل بإذن الله إلى السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة.

تحتل مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية وقضية السلام بشكل عام مكان الصدارة في اهتمامات وشواغل بلادي. وإسهامات الأردن في هذا المجال مشهود لها منذ عام ١٩٤٨. إذ اختط الأردن في علاقاته الدولية منهجاً ينبع من روح مبادئ الميثاق. وهو لذلك يؤمن بالتسويات السلمية لكافة المسائل والمشاكل الدولية في مختلف الأوقات والظروف. إذ ما أن برزت في الأفق بوادر حقيقية لمعالجة الصراع في الشرق الأوسط حتى سارعت بلادي إلى المشاركة والعمل على إنجاح تلك الفرصة التاريخية التي انطلقت من مدريد بصورة جادة للمرة الأولى في تاريخ النزاع في المنطقة، وذلك بنفس الإيجابية التي مارسها الأردن تجاه كافة المساعي التي بذلت خلال سنوات النزاع الطويلة لتحقيق التسوية السلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي.

إن مفهوم الأردن للسلام، هو أن يكون السلام عادلاً ودائماً وشاملاً. وهو المفهوم الذي ينسجم أيضاً مع نظرة كافة أطراف النزاع في الشرق الأوسط. وإن التزامنا بالسلام ضمن هذا المفهوم، هو التزام استراتيجي ومبدئي مستند إلى قناعتنا بأن هذا السلام يمثل حاجة أساسية لكل دول المنطقة وشعوبها، وإنه في حالة بلوغه سيكون بمثابة منعطف هام في تاريخ المنطقة، ومنطلقاً أساسياً نحو آفاق جديدة تبشر دول المنطقة بالاستقرار والأمن والتعايش السلمي، كما تبشر شعوبها بأن تعيش حياتها الطبيعية التي حرمت منها زمننا طويلاً يقرب من الخمسة عقود. ومن هذه المنطلقات وهذا المفهوم تمكن بلدي من أن يتوصل

عليها حتى تظل تلك الأماكن المقدسة محصنة ومصانة أمام كل الأخطار والظروف بانتظار الحل النهائي المنشود.

بهذه الروح وبهذا السياق يجب أن ننظر إلى مسألتي اللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات. وأن تأجيل بحثهما قد جاء أيضا لأهميتهما الكبيرة بهدف الحفاظ على سلامة وسلامة سير العملية السلمية في مراحلها الأولى وريثما تصبح قادرة على مواجهة مثل تلك التحديات الكبيرة. فتسوية هذه المسائل استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية أمر لا بد منه لبلوغ السلام العادل والشامل والمقبول لدى أجيال المنطقة الحالية والقادمة. وإنني بهذا الصدد أستذكر ما قاله جلالة الملك الحسين في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في شهر تموز/يوليه من العام الماضي:

(تكلم بالانكليزية)

"يجب ألا يغيب عن بالنا أبدا أن السلام ليس في نهاية المطاف في أيدي الحكومات، وإنما في أيدي الشعوب. وما لم يصبح السلام حقيقيا بالنسبة للرجال والنساء والأطفال في الشرق الأوسط، فإن أفضل الجهود التي يبذلها المتفاوضون ستضيع هباءً."

إننا نرى بأن على المجتمع الدولي أعباء ومسؤوليات كبيرة وأساسية لحماية العملية السلمية وتأمين نجاحها وضمان ديمومة السلام نفسه. فالشعوب هي التي ترسخ دعائم السلام. ولكنها بنفس الوقت لا تكتفي بالتعامل مع السلام بمعناه المجرد فقط بل تنظر إليه من خلال عوائده الملموسة. وبلادي تتطلع إلى تفهم دولي أوسع وأعمق للاحتياجات الاقتصادية والتنموية والمالية لدول المنطقة وشعوبها ولبناء السلام في منطقة الشرق الأوسط والحفاظ عليه. وإننا في هذا الصدد نعلق أهمية كبرى على مؤتمرات القمة الاقتصادية بدءا بالمؤتمر الذي عقد في الدار البيضاء والمؤتمر الذي عقد مؤخرا في عمان لأجل استمرار الخطة التنموية الإقليمية وتعزيزها. كما أننا نستمد التشجيع والثقة من النجاح الذي حققه مؤتمر قمة عمان الاقتصادية. ونأمل أن يحقق المؤتمر القادم الذي ستستضيفه مصر الشقيقة المزيد من التقدم والنجاح. فالدعم المعنوي لعملية السلام وتمجيدها وحده لا يكفي لتعزيزها وحمايتها. ومن هذا المنطلق فإننا نعتقد أيضا، سيدي الرئيس، بأن الأمم المتحدة، التي تمثل الشرعية الدولية، يجب أن تلعب دورا حيويا من خلال توسيع وزيادة برامجها المختلفة العاملة في بلدان منطقة الشرق الأوسط. وبناء على ما تقدم، فإن وفد

ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس. ولعل قرار المجلس ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي يطالب الدول بعدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس هو أبرز مثال على الإصرار الدولي على رفض ضم إسرائيل لهذه المدينة، هذا الضم الذي يتناقض مع أسس ومبادئ القانون الدولي باعتبار مدينة القدس أراضي محتلة تحكمها قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن واتفاقيات جنيف.

إننا نفهم بأن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي أقر تأجيل النظر في مسألة القدس إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، نظرا لأهمية وخصوصية وصعوبة هذه المسألة، وعلى أمل أن يوفر هذا التأجيل بداية سالكة وسلسلة لعملية السلام وبتح الفرصة لبناء الثقة بين الطرفين ويعزز لديهما القناعة بجدوى السلام نفسه، الأمر الذي سيسهل التوصل إلى حل متوازن لهذه المسألة الهامة عندما يحين موعد مناقشتها. وعلى هذا الأساس، فإن أي إجراء تقوم به إسرائيل، أو قامت به، منذ بدء عملية مدريد لتغيير أو لتعديل وضع القدس القانوني أو السياسي أو الديمغرافي سيكون بمثابة إيجاد حقائق جديدة وخلق أمر واقع معين لفرضه على الجانب العربي في مفاوضات المرحلة النهائية. ومن الطبيعي أيضا أن ذلك وأي إجراء آخر مشابه كقرار الكونغرس الأمريكي الأخير بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، سيؤثر سلبيا على المفاوضات ويعقدها. كما أنه يشكل حكما مسبقا على وضع المدينة المقدسة قبل بدء التفاوض على الحل النهائي. وهذا أمر لا يمكن أن يكون في صالح عملية السلام التي ننشدها ولا في صالح شعوب المنطقة وتطلعاتها لمستقبل مشترك أفضل يسوده الاستقرار والتعاون والاحترام والتفاهم.

ومن هنا فإن بلادي تدين هذا القرار وتؤكد بطلانه لكونه مخالفا لقرارات الأمم المتحدة والمواقف الرسمية الأمريكية ولتعريضه العملية السلمية برمتهما للانهايار. وهذا الأمر يدعونا لمطالبة الإدارة الأمريكية بالتمسك بموقفها الإيجابي والجدير بالتقدير والمعارض لقرار الكونغرس. وبهذه المناسبة تدرك بلادي بأن تأجيل بحث قضية القدس يستوجب المحافظة على الأوضاع القائمة كما هي، بانتظار ما تتمخض عنه محادثات المرحلة النهائية. ومن هذا المنطلق، ومن أجل المحافظة على طابع المدينة المقدسة الديني والثقافي والتاريخي، فقد حرصت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على مواصلة رعايتها للأماكن المقدسة وصيانتها وإعمارها لتوفير الحماية لها تحت الاحتلال ولتوفير الدعم للقائمين

أن المعلم الرئيسي الذي تم اجتيازه في المسار الفلسطيني الإسرائيلي قد ترك أصداءه في المنطقة كلها. فالاتفاق الانتقالي الذي أبرم مؤخرا بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة مؤهّد الطريق أمام تحقيق التطلعات العريضة على قلب الشعب الفلسطيني، ومنها، في جملة أمور، توسيع مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وإرساء الطرائق الكفيلة بإجراء انتخابات للهيئة التشريعية الفلسطينية وإتاحة المجال لإجراء مفاوضات بشأن المركز النهائي للقدس. ومما لا يقل أهمية الأحكام المتصلة بانسحاب القوات الإسرائيلية والمسائل القانونية، وتوزيع موارد المياه، والمواقع الدينية، وحقوق الإنسان والاقتصاد والبيئة والعلم والتكنولوجيا.

ومما يبعث على الارتياح ملاحظة أن التحول في العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل قد مدد ليشمل العلاقات بين إسرائيل والأردن، التي توجت بمعاهدة السلام بينهما. وهذا الاتفاق التاريخي أنهى حالة الحرب ومهد الطريق لإقامة علاقات دبلوماسية بينهما. ونلاحظ أنه خلال العام الفائت شهدت العلاقات بينهما مزيداً من التوطيد بما يعود بالمنفعة المتبادلة للشعبين.

ومع ذلك، فالآمال التي ولدتها هذه التطورات التاريخية بأن التقدم يمكن أن يتحقق أيضاً في المفاوضات الإسرائيلية السورية والإسرائيلية اللبنانية بما يؤدي إلى سلام شامل وعامل يستند إلى إطار قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، لم تتحقق بعد. ويشير وفد بلادي بقلق إلى أنه بالرغم من الجهود المحمودة التي بذلتها حكومة سوريا، فإن التقدم باتجاه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان ما فتئ راكداً لا يتحرك. ومما يؤسف له بصورة خاصة أن إسرائيل ماضية في شن غاراتها بشكل دوري ضد لبنان، هذه الغارات التي تسببت بمعاناة هائلة للمدنيين العزل. ولقد أدان المجتمع الدولي مراراً وتكراراً هذه الأعمال بوصفها انتهاكاً صارخاً لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية وهي أعمال لا يمكن إلا أن تترك أثراً ضاراً بقضية السلام في المنطقة.

ومنذ اندلاع الصراع العربي الإسرائيلي، أبقّت الأمم المتحدة هذه المسألة قيد نظرها واتخذت تاريخياً موقفاً مبدئياً يستهدف إحلال السلام الحقيقي في المنطقة. وفي هذا المنعطف الحاسم، يرى وفد بلادي أن من الضروري ألا تظل المنظمة مضطلة بهذا الدور فقط، بل أن تزيد من اضطلاعها به، سياسياً واقتصادياً، في عملية السلام. ويجب

بلادي يتطلع إلى اعتماد القرار الخاص بعملية التسوية في الشرق الأوسط والقرارين الخاصين بالقدس والجولان دون تصويت.

السيد بورنومو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في وقت مبكر من هذا الأسبوع أتيحت للجمعية العامة فرصة النظر في بند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين". وفي تلك المناسبة، أكدت مجدداً الدول الأعضاء التي شاركت في هذه المناقشة على أن هذه القضية تشكل صلب الصراع العربي الإسرائيلي وأنها ذات تشعبات عميقة بالنسبة لخارطة الشرق الأوسط ككل، وهي التي ننظر فيها اليوم. وأوضحت المناقشة أيضاً أن التقدم الذي أحرز من خلال المسار الفلسطيني الإسرائيلي لا يمكن أن يشكل بحد ذاته تريباقاً لجميع المشكلات الأخرى التي تعاني منها المنطقة، لأنه نشأت، خلال العقود، شبكة معقدة من المسائل المتداخلة التي تشتمل على دول أخرى في المنطقة وتحتاج هذه الشبكة إلى حل إذا أريد تحقيق سلام عادل ودائم وشامل.

ومع ذلك، ولحسن الطالع، فإن خارطة الطريق والجوانب الرئيسية لتسوية سلمية محددة قد نصت عليها مختلف القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة. وتدعو هذه القرارات، في جملة أمور، إلى الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، واحترام حق جميع الدول في المنطقة في التعايش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة الدولة وممارسته لتلك الحقوق.

ولا يمكن الإنكار أننا في هذه المرحلة الحاسمة من مساعي السلام الجارية نحتاج إلى تحقيق سلسلة أخرى من المنجزات الكبيرة فيما يتعلق بجوانب أخرى من قضية الشرق الأوسط التي أحبطت وشلت وقتاً طويلاً فعلاً عملية السلام. وكان الأمل يحدونا بأن الأثر الإيجابي المترتب على إعلان المبادئ التاريخي في ١٩٩٣، كما يتضح من التقدم الذي تحقق فيما بعد في مسار المفاوضات الإسرائيلية الأردنية سيتكرر بالنسبة للآبعاد الأخرى للنزاع العربي الإسرائيلي. والتقدم المحرز في المسارين الإسرائيلي/الفلسطيني والأردني/الإسرائيلي دلل على أن بالإمكان التغلب على العوائق وأن بالإمكان التوصل إلى التزام بالسلام من خلال الحوار والمفاوضات وليس اللجوء إلى العنف والحرب مع ما يترتب على ذلك من نتائج.

ونظراً إلى الدور المركزي لقضية فلسطين في معادلة الشرق الأوسط، فليس مما يدعو إلى الدهشة

مدريد عام ١٩٩١، مما يعكس صدق التوجه والنوايا العربية في السعي نحو تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة. وأكدنا مرارا أن المحادثات المتعددة الأطراف هي جزء من عملية السلام التي بدأت في مدريد، وليست بديلا عنها.

إن قضية القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ستظل محور اهتمام العالمين العربي والإسلامي. ويتوقف على طريقة معالجتها مستقبل عملية السلام برمتها. وإذا كان التوجه الحاصل الآن في المفاوضات هو تأجيل بحث موضوع القدس إلى المرحلة النهائية في مفاوضات السلام فإن ذلك يخلق ازدواجية ما بين فرض أمر واقع وبين الرغبة في إعطاء عملية السلام الفرصة لخلق أجواء من الثقة. نقول هذا لأننا نرى استمرار السلطات الإسرائيلية في اتخاذ سلسلة من الإجراءات بهدف إحداث تغييرات ديموغرافية ومؤسسية من شأنها تغيير واقع القدس، وبالتالي التأثير المسبق على المفاوضات القادمة عند تناولها الوضع النهائي لمدينة القدس الشريف.

إننا لا نتصور أن استمرار تقدم عملية السلام سوف يتم بصورة آية، بل إننا نعتقد أن جميع الأطراف المعنية مطالبة بإعطاء مزيد من الدفع للمفاوضات، نظرا لأن التأييد الواسع الذي حظيت به عملية السلام حتى الآن قد ارتبط في الأذهان بتوقعات متزايدة حول استعادة الأرض بالكامل واستعادة الحقوق بالكامل، وبدء تعاون إقليمي للحد من التسلح ولتنمية اقتصادات دول المنطقة. إن تحقيق تقدم حقيقي على المسارين اللبناني والسوري لا بد أن يضمن أن تستعيد الجمهورية العربية السورية سيادتها الكاملة على هضبة الجولان، كما لا بد أن يضمن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الخاص بالانسحاب من جنوب لبنان المحتل.

تؤمن حكومة بلادي بضرورة التخلي عن مفاهيم الهيمنة والتفوق العسكري، والتخلي عن مفاهيم احتلال الأراضي كأساس لتحقيق الأمن. وتؤكد أن السلام الشامل هو الضمان الحقيقي والفعال لأمن كافة الأطراف. إن امتلاك إحدى دول الشرق الأوسط للأسلحة النووية يمثل شبحا يهدد أمن واستقرار المنطقة بأكملها، ويزيد من احتمالات انتشار تلك الأسلحة إلى دول أخرى في المنطقة ذاتها. لذلك، فإن دخول إسرائيل في مفاوضات جادة حول نزع السلاح النووي، وقبول إخضاع منشآتها النووية للضمانات الدولية، والانسحاب إلى معاهدة عدم الانتشار النووي أمر ضروري للغاية. إننا نأمل أن تسارع إسرائيل

أن تسخر تسخييرا تاما إمكاناتها في مجال الإسهام في هذه الجهود وفي حسم المسائل الأساسية المعنية. ونظرا إلى العدد الضخم من المهام فإن دور المنظمة يظل هاما في حسم الصراع في الشرق الأوسط.

واندونيسيا تتطلع إلى اليوم الذي لا تعود فيه العلاقات العربية الإسرائيلية تشغل بال المجتمع الدولي بسبب تهديدها المحتمل لسلام العالم وأمنه، ولكن بسبب إسهامها في تحسين رفاهية شعوب المنطقة ككل. وعلينا، إذن، أن نغتنم الفرصة الفريدة المتاحة لنا الآن ونركز التزامنا الجماعي على إيصال الجهود الجارية حاليا إلى نقطة اللاعودة في التاريخ. إن آمال ومصالح الشعوب في الشرق الأوسط، وفي العالم كله حقا، تستدعي تحقيق السلام الحقيقي والأمن المشترك والرخاء المعمم.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): تناقش الجمعية العامة اليوم قضية الشرق الأوسط التي تشهد حاليا بوادر عهد جديد في التاريخ المعاصر لتلك المنطقة الحافل بالصراع والحروب في الماضي. ولقد أثمر التعاون الدولي تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط انطلاقا من مؤتمر مدريد. وإن كانت هذه العملية لم تصل بعد إلى هدفها النهائي، فإن الفرصة ما زالت مهيأة لدفعها وخاصة على المسارين السوري واللبناني.

لقد انقضى على انطلاق مؤتمر السلام في مدريد أكثر من أربع سنوات. وجاء المؤتمر على أساس سلام شامل عادل ودائم مبني على مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، والقرار ٢٥٢ (١٩٦٨) المتعلق بالقدس الشريف، والقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الخاص بالجنوب اللبناني.

فمبدأ الأرض مقابل السلام لا يزال لغاية الآن ينتظر مفهوم الأرض. ومبدأ الانسحاب لا يزال يحجب بعبارة إعادة الانتشار وما تطلبه إسرائيل من أن تلغى المقاطعة دون أية ضمانات لجهة استرجاع كامل الأراضي المحتلة، إلى ما هنالك من مطالب أخرى في دخول المفاوضات المتعددة الأطراف حول مواضيع تكميلية، بينما المواضيع الأساسية لا تزال معلقة ومجمدة.

إن بلادي لا تزال تتابع بكل الاهتمام تطورات مسيرة السلام في الشرق الأوسط بشقيها الثنائي والمتعدد الأطراف. ولقد وقفت المملكة العربية السعودية إلى جانب هذه المسيرة منذ انطلاقتها في

لمحبي السلام، ليس هناك وقت للحزن وليس هناك وقت للتواني. وفي هذا الصدد، نرحب بحسم حكومة إسرائيل الذي تجلى في انسحاب القوات الإسرائيلية من جنين. وفضلا عن ذلك لقد بدأ بالفعل إجراء نقل السلطات في طولكرم ونأمل أن يستمر الانسحاب على النحو المقرر، وكل المؤشرات تدل على أنه سيستمر.

ومن المسائل التي لا تزال تشغل بالنا الضعف الاقتصادي والاجتماعي لعملية السلام. ولتفادي التداعيات الاجتماعية السلبية الممكنة ينبغي التعجيل بترجمة النجاح المحقق حتى الآن إلى مستويات معيشية أفضل للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وينبغي أن يتجسد دعم المجتمع الدولي الملموس لعملية السلام في تقديم مساعدات اقتصادية ومالية وتقنية عاجلة للشعب الفلسطيني. وتركيا، بالأصالة عن نفسها، تبرعت للسلطة الفلسطينية بمليون دولار في عام ١٩٩٤. كما تعهدنا بتقديم قرض ميسر قيمته ٥٠ مليون دولار للسلطة الفلسطينية عن طريق مصرف "أكسيمبانك" التركي. كما نقوم بالتعاون مع السلطة الفلسطينية في تدريب الموظفين والطلاب الفلسطينيين.

وهنا نود أن نوضح أهمية المصرف الإنمائي للشرق الأوسط، الذي كان قد أنشئ خلال مؤتمر قمة عمان الأخير. ونرى أن هذا المصرف الإنمائي الإقليمي يشكل ركنا من الأركان الأساسية للتنمية المستقرة في منطقتنا.

وما فتئت تركيا تؤيد القضية العادلة للفلسطينيين، انطلاقا من اهتمامها المباشر بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ونحن على استعداد لدعم جميع المبادرات سعيا لإيجاد تسوية تستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بشأن هذه المسألة.

وما فتئنا نشارك بنشاط في عملية السلام منذ بدايتها، بما في ذلك جميع الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف الخمسة وسنواصل القيام بذلك. وكجزء من هذا الجهد، استضافت تركيا الاجتماع السابع للفريق العامل المتعدد الأطراف المعني باللاجئين في الشرق الأوسط في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في أنتاليا.

وأعتقد أن الوقت قد حان لأن يتوقع المجتمع الدولي تطورات إيجابية على المسارين المتبقيين للمفاوضات العربية الإسرائيلية - المسار السوري والمسار اللبناني. وهذا ضروري طبعا لتحقيق مزيد من

باتخاذ خطوات عملية ملموسة لبناء الثقة في هذا المجال.

لقد فعلت منظمة الأمم المتحدة الكثير من أجل السلام منذ نشأتها في ظروف حرجة، فوقت الإنسان شر الدمار، وساهمت في فتح الطريق أمام قوى التحرر الوطني في مختلف أرجاء المعمورة. إن مستقبل الأمم المتحدة يتوقف اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على مدى قدرتها على التأثير في الأحداث من حولها وعلى مدى تمكنها من صنع أحداث الغد، في عصر تتسارع في المتغيرات والتطورات.

نقول هذا، ونأمل في أن ننظر قريبا في وثائق الأمم المتحدة التي تعالج النزاع في الشرق الأوسط كمرجع من مراجع دراسة التاريخ. وإننا نرى أن الأمم المتحدة ما زالت تتحمل مسؤولية أخلاقية وقانونية وسياسية لإيجاد تسوية شاملة وعادلة لقضايا النزاع في الشرق الأوسط، إذ أن هذه التسوية سينجم عنها واقع جديد يدفع منطقة الشرق الأوسط إلى عهد يتسم بالاستقرار والرخاء والتعاون المثمر لشعوب جميع الدول في المنطقة.

السيد تشليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
في العام الماضي وفي العام السابق له، بدأ سلفاي بيانيهما بشأن هذا البند من جدول الأعمال بالإشادة بصانعي عملية السلام في الشرق الأوسط، الرئيس عرفات ورئيس الوزراء رابين. وهذا العام كنت على استعداد لأن أحذو حذوهما وأن أفعل ذلك بسرور كبير. لكن الخسارة الفادحة لرئيس الوزراء اسحق رابين حملتني على ضبط النفس ونحن نأمل ونؤمن بأن تركته ستساعد على رعاية عملية السلام.

ولكن، إذ نعترف بأن أعداء السلام في الشرق الأوسط لا يترددون في ارتكاب أعمال عنف لإعاقة عملية التحول إلى نظام سلمي جديد، نرى أنه ينبغي مكافحة جميع الأعمال الرامية إلى تقويض عملية السلام، وخاصة أعمال الإرهاب والعنف. ونرى أن الإرهاب ويلة من ويلات عصرنا وأنه يقتضي استجابة جماعية. لا يمكن لأي بلد في الشرق الأوسط أو في أي جزء آخر من العالم أن يظل غير مبال بهذا التهديد للسلم والأمن والاستقرار. إن التعاون الدولي الذي لا يتزعزع ضروري لنجاح جهودنا في هذا الميدان.

وبعد خسارة رئيس الوزراء رابين المضجعة، أمل البعض، وربما لا يزالون يأملون، أن تتعثر جهود السلام في الشرق الأوسط. واليوم، ينبغي لنا جميعا أن نقف وقفة حازمة هنا ونقول لهم: "خابت آمالك". وبالنسبة

اسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه، بموجب
الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة
على أن:

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في
مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية
في جلسة عامة، على تعليق تصويتها مرة واحدة،
أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن
تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن
تصويته في اللجنة".

التقدم والحفاظ على الزخم. ويتطلب هذا بطبيعة
الحال الإرادة السياسية للأطراف. وفي هذا السياق،
نرى أن الجهود المستمرة لأطراف ثالثة جديدة بالثناء
ونأمل أن تؤدي إلى إنجاز عظيم في نهاية المطاف.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضا لكي أكرر
الإعراب عن موقف حكومتي إزاء الحالة في لبنان.
ونحن نعلق أهمية كبيرة على الحفاظ على السلامة
الإقليمية لذلك البلد وعلى استقلاله وسيادته. ونؤكد
على أهمية التنفيذ الكامل والدقيق لاتفاق الطائف من
جانب جميع الأطراف المعنية، ونؤكد مرة أخرى على
ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن تحقيق حل دائم للصراع في الشرق الأوسط
لا يمكن إلا أن يستند إلى حق جميع الدول في المنطقة،
بما في ذلك إسرائيل، في العيش في ظل السلام في
ضمن حدود معترف بها دوليا وآمنة. إن السلام الذي
نتكلم عنه هو السلام الذي تتوق إليه شعوب المنطقة
منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. ولهذا فإنه سلام غال
جدا. ولهذا فإننا نسارع إلى جني ثماره. ولهذا فإننا
نحث جميع الأطراف على أن تبذل قصارى جهدها
من أجل تحقيقه.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق
الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/792)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لم
يكن هناك اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام
الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة
تقرير اللجنة الخامسة المعروض على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ولذلك
ستقتصر البيانات على تعليق التصويت.

مواقف الوفود فيما يتصل بتوصية اللجنة
الخامسة تم الإعراب عنها بوضوح في اللجنة وهي
واردة في المحضر الرسمي ذي الصلة.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن ما يلي فيما يتعلق ببرنامج عمل الجمعية العامة.

تبت الجمعية العامة بعد ظهر هذا اليوم، كأول عمل لها، في التوصيات التي اعتمدها المكتب في الجلستين الخامسة والسادسة اللتين عقدهما يومي ٢٨ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على التوالي، وهي التوصيات الواردة في تقريره الرابع (A/50/250/Add.3).

واسمحوا لي أن أذكر الوفود أيضا بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر تعليقات التصويت على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ في البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين أننا سنمضي بعملية البت بنفس الطريقة التي أتبعنا في اللجنة الخامسة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/50/792).

ومشروع القرار اعتمده اللجنة الخامسة دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

أُعتد مشروع القرار (القرار ٢٠/٥٠).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية، الذي يرغب في الإدلاء ببيان تعليلا لموقفه بشأن مشروع القرار المعتمد توا.

السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي أن يعرب عن موقفه تجاه مشروع القرار A/50/L.50 المتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك والوارد في الوثيقة A/50/792.

ونود أن نبين أنه لو عرض مشروع القرار هذا على التصويت، لقمنا بالتصويت ضده تمشيا مع موقف الجمهورية العربية السورية الثابت والمبدئي، والذي عبرنا عنه في دورات سابقة للجمعية العامة، والذي يتلخص في أن نفقات تمويل القوة يجب أن تتحملها الجهة المعتدية، وهي إسرائيل التي استوجبت ممارساتها العدوانية وجود هذه القوة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند الفرعي (أ) من البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

وتتناول الجمعية العامة أول ما تتناول صباح الاثنين ٤ كانون الأول/ديسمبر البند الفرعي (و) من البند ١٧ من جدول الأعمال، لتعيين العضوين المتبقيين في لجنة المؤتمرات، ومن ثم البند ٢٤ من جدول الأعمال - تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠